

«بمباركة خليفة.. تحديث سياسات الإسكان.. و400 مليار لمشاريع «أدنوك»



قال صاحب السموّ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة «انطلاقاً من رؤية خليفة، نعتد تحديثات جديدة على سياسات منظومة إسكان المواطنين وحزمة من المنتجات السكنية في أبوظبي».

وأضاف سموّه: «بمزيد من المحبة والاعتزاز، نطلق مسمى «مدينة الرياض» على المشروع الإسكاني الأضخم في أبوظبي، السعودية والإمارات علاقات راسخة ترتكز على الأخوة والتعاون والمصير المشترك».

وقال سموّه على «تويتر»: «رفاه المواطن، وسعادته، وراحته، أولوية قصوى ضمن رؤية خليفة، وبعون الله تعالى، لن نتوقف عن بذل المزيد من الجهود لتطوير منظومة إسكان عصرية مستدامة. وقيادة الإمارات بمشاريعها التنموية، تستهدف بناء مجتمع متماسك ينعم بمقومات الحياة الكريمة ضمن بيئة آمنة مستقرة، ومحفزة على العمل والإنتاج».

واختتم سموه تغريدته: «نضع سعادة الإنسان الإماراتي ضمن أهم الاعتبارات، والنهضة التنموية التي تشهدها بلادنا أساسها الإنسان، ورؤيتنا المستقبلية تحقيق أفضل النظم الإسكانية والعمرانية التي ترقى بالوطن والمواطن».

وانطلاقاً من رؤية صاحب السموّ الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، في تحقيق أفضل مستويات الاستقرار الأسري المنشود للمواطنين، أمر صاحب السموّ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، باعتماد مجموعة من

التحديثات على سياسات إسكان المواطنين، حيث تشمل إطلاق حزمة من المنتجات السكنية الجديدة للمستفيدين. ووجه سموه، بإطلاق مسمى مدينة «الرياض» على المشروع الإسكاني الأحدث والأضخم في أبوظبي، وإنشاء شركة «مدن العقارية»، المتخصصة بتطوير المشاريع الإسكانية، والبنى التحتية والمرافق المجتمعية اللازمة التي ستعمل على تطوير مدينة الرياض (جنوب الشامخة وشمال الوثبة سابقاً)، لتوفير مجتمع حديث ومتكامل ومستدام.

وتهدف التحديثات في سياسات الإسكان، إلى الارتقاء بمستوى الخدمات وتنويعها، فضلاً عن توسيع قاعدة المستفيدين منها. وتشمل حزمة المنتجات السكنية الجديدة، خفض مدة الانتظار إلى أكثر من النصف، مع إتاحة إمكانية تداول أراضي المنح واستبدالها، وتداول الأراضي المبنية، فضلاً عن شراء أراضٍ إضافية بأسعار مدعومة، وفق ضوابط وشروط معينة لتوفير خيارات أكثر للمستفيدين وتيسير استقرارهم الاجتماعي والأسري.

ولإتاحة المزيد من المرونة في سياسات الإعفاء، عرّفت الحكومة ذوي الدخل المحدود، رافعة سقفه لتوسيع قاعدة المستفيدين من المنح المالية، كما ستتاح فرصة شراء مسكن جاهز من أي مشروع عقاري في الإمارة، بالاستفادة من حوافز الإعفاء المتميزة. وتتضمن المنتجات السكنية الجديدة، كذلك، تعديل نسب الاستقطاع ومدته، بحيث تكون أكثر مرونة، لتسهيل الدفعات على المنتفعين.

وتستفيد من المنتجات السكنية المحدثّة شرائح جديدة تشمل المواطنة العازبة، والمواطنين الحاصلين على منفعة سابقاً، وليس لديهم أملاك حالياً، ومواطني الإمارات الأخرى العاملين في أبوظبي، ويسمح وفقاً لتحديثات سياسة الإسكان لمواطني الإمارات الأخرى المقيمين في أبوظبي، شراء أراضٍ سكنية بأسعار مدعومة ضمن ضوابط حددتها السياسة، كما سيدرج جميع مواطني الإمارة في نظام الحصول على منتج سكني، بمجرد وصولهم إلى سن الثانية والعشرين.

وفي سعيها لتعزيز جاهزية البنية التحتية والمرافق، وتوفير آلية لتنفيذ سياسات الإسكان الجديدة والتنسيق بين الجهات والمواطنين، أطلقت حكومة أبوظبي شركة «مدن العقارية»، لتصميم وإنشاء مجتمعات سكنية متكاملة، تلبي احتياجات المواطنين ومتطلبات الأسرة الإماراتية، في نطاق قيمة المنح والقروض الحكومية، حيث ستشرف الشركة على عقد الشراكات مع المختصين من المصممين وشركات البناء، لضمان توفير تصاميم تعكس هوية الإمارة وبناء أحياء مجتمعية جاذبة ومتكاملة. وستضطلع «مدن العقارية» بمهمة إدارة المقاولين والاستشاريين ومتابعتهم، لضمان تنفيذ أعمال البناء ضمن الفترة والميزانية المحددة، فضلاً عن إدارة عمليات التسويق والتسليم والبيع لوحدة البناء عبر مركز مبيعات.

وسيكون مشروع تطوير «مدينة الرياض»، أول مشروع سكني للشركة، إذ ستطوّر المخطط العام للمشروع خلال المرحلة المقبلة، بوصفه مجتمعاً حديثاً متكاملاً ومستداماً.

وستطوّر المدينة، وهي ما كانت تعرف سابقاً بمنطقة جنوب الشامخة ومنطقة شمال الوثبة، لتضم أحياء سكنية بكثافات مدروسة، تتماشى مع احتياجات المواطنين والمقيمين والعاملين في المنطقة، فضلاً عن مجموعة متكاملة من المرافق العامة كالمتنزهات والمدارس والمتاجر والمساجد والمراكز الطبية والمراكز المجتمعية التي ترتقي إلى أعلى المعايير العالمية في الاستدامة.

وتبلغ المساحة الإجمالية للمشروع، 8 آلاف هكتار، ما يعادل 85 في المئة من مساحة جزيرة أبوظبي، بحيث تشكل 45 في المئة من إجمالي الأراضي السكنية في أبوظبي، وتبعد 30 كم عن مركز المدينة، ويتوقع أن تصل الطاقة الاستيعابية للوجهة إلى أكثر من 200 ألف نسمة، مع نهاية العمل بالمشروع، ليكون واحداً من أبرز المشاريع السكنية في المنطقة. ورفع جاسم بوعبابه الزعابي، رئيس مكتب أبوظبي التنفيذي، أسمى آيات الشكر إلى صاحب السموّ الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، وصاحب السموّ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، الحريصين دوماً على أمن المواطن، وراحته، ورفاهه، ولسموّ الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان، نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي، لمتابعته الحثيثة لإطلاق هذه

المنظومة المتكاملة المختصة بقطاع الإسكان التي تعكس التزام حكومة أبوظبي، بتوفير الحياة الكريمة للمواطنين، وترسيخ الاستقرار الاجتماعي والأسري، وتحقيق أعلى مستويات الرضا والسعادة بينهم، وتطوير المجتمعات العمرانية المستدامة والمتكاملة.

وقال: جاءت هذه التحديثات في كل من سياسات الإسكان وحزمة المنتجات الإسكانية الجديدة وإطلاق شركة «مدن العقارية» وتطوير «مدينة الرياض» السكنية، للارتقاء بمنظومة قطاع الإسكان الذي يعدّ إحدى أهم أولويات حكومة أبوظبي للإسهام في استقرار المواطنين الاجتماعي، وتمكينهم من أخذ دورهم بفاعلية في مسيرة التنمية المستدامة والشاملة.

وقال سعيد الغفلي، رئيس مجلس إدارة هيئة أبوظبي للإسكان: يأتي تحسين حياة المواطنين في مقدمة أولويات حكومة أبوظبي، ولهذا جاءت التحديثات في المنتجات السكنية لتلبي احتياجات المواطنين، وتوفر لهم مرونة، وتنوعاً في الخدمات والتسهيلات. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه التحديثات، بسياسات الإسكان، منح المواطنين حرية اختيار المسكن الأنسب لهم ولعائلاتهم والإسهام في استقرارهم الاجتماعي والأسري. (وام